الانتعاش الاقتصادي يعزز استعادة نمو الطلب

«أوبك»: أسواق النفط تمر بواقع مزدوج

اختتمت أسعار النفط الخام تعاملات الأسبوع على قفزة كبيرة بلغت 5 في المائة لتصل الأسعار إلى ذروة مستوياتها في عامين، بسبب التفاؤل الواسع بتعافي الطلب العالمي على النفط الخام بعد إعلان بيانات قوية عن الاقتصاد الأمريكي، وهو ما تغلب على تأثيرات مضادة بشأن غموض مباحثات فيينا وتراجع احتمالات عودة الإمدادات النفطية الإيرانية.

يأتي ذلك وسط توقعات بأن يصل الطلب العالمي إلى مستوى مائة مليون برميل يوميا خلال الربع الثالث بسبب انتعاش حركة السفر والطيران عالميا وموسم القيادة في الولايات المتحدة.

ويتأهب وزراء الطاقة في مجموعة "أوبك+" لاجتماع شهري حاسم الثلاثاء المقبل لتقييم تطورات السوق ومراجعة أحدث بيانات العرض والطلب والمخزونات، ومن المرجح أن تستمر المجموعة في تنفيذ الزيادات التدريجية في الإمدادات التي تصل إلى مليوني برميل يوميا في يوليو المقبل، وتساعدها حالة الضبابية المحيطة بالمفاوضات الدولية في فيينا.

وفي هذا الإطار، ذكرت النشرة الدورية لمنظمة الدول المصدرة للبترول أوبك أن سوق النفط تمر بواقع مزدوج، وهناك حقيقة إيجابية هي صعود السوق في ظل توقعات تنامي الانتعاش الاقتصادي في النصف الثاني من عام 2021، ما سيساعد على استعادة نمو الطلب على النفط وتسريع وتيرة عملية إعادة توازن السوق.

وأشارت النشرة إلى أن الحقيقة غير السارة هي استمرار تنامي إصابات الوباء في آسيا تحديدا، ما يجعل السوق في ظل مرحلة شديدة التعقيد. لافتة إلى خطورة الموجة الحالية من الوباء في الهند التي أدت إلى خسائر قياسية في الأرواح البشرية وتفاقم الأعباء الجسيمة على النظام الصحي وهو ما ترتب عليه عدم كفاية الإمدادات الطبية والمعدات والبنية التحتية والأطقم الطبية.

ولفتت النشرة إلى أن التحديات هائلة على الصناعة وذلك في ضوء حقيقة أن الهند هي ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم وثالث أكبر مستورد للنفط. مشيرة إلى أنه قبل الأزمة الأخيرة كان من المتوقع أن الهند ستسهم بما يقرب من 10 في المائة من إجمالي نمو الطلب هذا العام وبالتالي فإن أي تذبذب في تقدمها يؤثر بشكل واضح في ديناميكية الانتعاش الاقتصادي العالمي.

وأشارت إلى أن هذا السيناريو الصعب نجد ما يقابله على النقيض، حيث إن هناك صورة مشرقة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى انتشار واسع وفعال لبرامج التطعيم على نطاق واسع إضافة إلى تدفق الحوافز الاقتصادية الحكومية، ما يدفع نحو العودة إلى الحياة الطبيعية بثبات.

وأضافت أن "الولايات المتحدة – على سبيل المثال – كانت في طليعة نجاح جهود التطعيم العالمية". مشيرة إلى خطاب الرئيس الأمريكي جو بايدن أخيرا الذي أعلن فيه أن 52 في المائة من البالغين الأمريكيين تلقوا جرعة واحدة على الأقل من لقاحات كورونا، موضحا أنه تم إعطاء أكثر من 200 مليون لقاح كورونا في أول مائة يوم من عمر الإدارة الأمريكية.

ولفتت النشرة إلى أن النجاح في المعركة ضد وباء كورونا يعني تدفق مزيد من السيارات على الطرق ومزيد من الطائرات في السماء وزيادة النشاط الصناعي، وكل ذلك سيساعد على نمو الطلب على النفط، منبهة إلى وجود عامل صعودي آخر وشيك هو موسم القيادة الصيفي، ما سيزيد بلا شك الطلب على البنزين خلال أشهر الصيف.

وأشارت إلى أنه لا يزال "إعلان التعاون" بين دول "أوبك" وخارجها "أوبك +" فعالا للغاية في جهودهم المشتركة لتوفير أساس مستقر لتعافي النمو بعدما تمت المساعدة على انتشال الصناعة من رماد الدمار الذي وقع في العام الماضي والعمل بشكل جاد ومكثف على تحقيق التوازن بين احتياجات المنتجين والمستهلكين والاقتصاد العالمي.

ونقلت النشرة عن محمد باركيندو الأمين العام لـ"أوبك" قوله خلال الاجتماع الوزاري الشهر الماضي "إن الجائحة تذكرنا دوما بأنه ليس هناك وقت يسمح بالابتعاد عن النهج الحذر والثابت الذي اتخذه المنتجون خلال العام الماضي".

كما سلطت الضوء على قول الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي "إن هذا النهج الحالي للمنتجين مدروس ويقظ في عملية إعادة موازنة السوق، إضافة إلى التمسك بسياسات تقوم على المرونة والاستجابة لاحتياجات السوق".

من جانب آخر، ذكرت وكالة "بلاتس" الدولية للمعلومات النفطية أن أسعار النفط الخام تحوم مجددا حول 70 دولارا للبرميل. مشيرة إلى أن حالة من التفاؤل تحيط بالسوق بسبب انتشار لقاحات كورونا إضافة إلى أن موسم القيادة الصيفي على وشك الانطلاق في الولايات المتحدة. عادة هذه العوامل توفر البيئة الملائمة أمام مجموعة "أوبك+" لضخ مزيد من النفط الخام إلى السوق.

السويد تخطط لفرض «ضريبة المليونير» لدعم الرعاية الاجتماعية

ماجدالينا أندرسون

قالت وزيرة المالية السويدية ماجدالينا أندرسون إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم يريد فرض "ضريبة المليونير" حتى يساهم الأغنياء بشكل أكبر في دعم نظام الرعاية الاجتماعية، وفقا لـ"رويترز". وتزايدت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في السويد خلال العقود الأخيرة على الرغم من أن البلاد ما زالت من بين أكثر الدول مساواة من الناحية الاقتصادية في العالم.

وقالت أندرسون في صحيفة ديجنس نيهيتر اليومية أنه على الرغم من زيادة دخول الفقراء 50 في المائة منذ التسعينات فقد تضاعف دخل الأغنياء الذي يمثلون واحد في المائة من السكان أكثر من ثلاثة أضعاف.

كتب أندرسون: "يمكن أن يزيد عدم المساواة من خطر تعزيز المشاعر الاستبدادية والشعبوية".

"ونطرح عددا من المقترحات لتقليص فجوة الدخل في السويد على المدى الطويل". ولم تذكر أندرسون تفاصيل تذكر عن الخطة التي طرحها حزبها وليس الحكومة.

ولكنها قالت إن هذه الضريبة يجب ألا تشمل العقارات وسيكون لها حد أقصى.

الهند تدرس تعزيز برنامج ضمان للشركات الصغيرة

تدرس الهند اقتراحاً لتعزيز برنامج ضمان القروض للشركات الصغيرة، وفقاً لأشخاص مطلعين، حيث تعزز السلطات الإجراءات لمساعدة الاقتصاد على التعافي من أزمة فيروس كورونا المدمرة.

ونقلت وكالة "بلومبرغ" للأنباء عن المصادر المطلعة، التي طلبت عدم كشف هويتها قبل صدور إعلان رسمي، القول إن حكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي يحتمل أن تسمح للشركات الصغيرة باقتراض 30% إضافية من الحد الائتماني، وهو ما يزيد على نسبة 20% التي تم الإعلان عنها العام الماضي. وسوف يتم دعم الدين الإضافي بالكامل من جانب الحكومة. وتعزز الخطة الأحدث برنامجاً تم الإعلان عنه العام الماضي يضمن ما يصل إلى 3 تريليونات روبية (41 مليار دولار) من القروض للشركات الصغيرة في الوقت الذي يحاول فيه مودي إنعاش الاقتصاد الذي يعاني من آثار الجائحة. وشهدت الموجة الأحدث من الوباء تسجيل 150 ألف حالة وفاة في شهرين، أي ما يقرب من عدد الوفيات المسجل في العام الماضي بأكمله، ما دفع الولايات الأكثر نشاطاً صناعياً في البلاد إلى إعادة فرض الإغلاق.

ارتفاع العجز في الميزانية الفرنسية إلى 220 مليار يورو

سيسجل العجز في الميزانية الحكومية في فرنسا في 2021 مستوى قياسياً جديداً بعد 2020، بسبب النفقات الضخمة لدعم انتعاش الاقتصاد الضعيف جراء وباء كوفيد19-.

وقال وزير الميزانية العامة أوليفييه دوسوب إن "العجز في الموازنة سيصل إلى حوالي 220 مليار يورو في 2021، أي بزيادة قدرها 47 ملياراً عن الميزانية الأساسية".

وأضاف أن "هذه الزيادة بأكثر من 20% من تقديرات العجز لعام 2021 هي نتيجة لإجراءات الدعم التي نواصل اتخاذها لمساندة الانتعاش على أفضل وجه".

وستعرض الحكومة مشروع ميزانية معدلاً يشمل تدابير طوارئ إضافية بقيمة 15 مليار يورو ستخدم خصوصاً لتمويل النشاط الجزئي والمساعدات المحددة للشركات التي تواجه صعوبات، كما قال دوسوب ووزير الاقتصاد برونو لومير في مقابلة مع صحيفة "ليزيكو". ولهذه المناسبة ستعرض أيضاً تدابير جديدة لمساعدة الشركات التي تواجه صعوبات كبيرة أو إعفاءات ضريبية للشركات، ولم يسجل نمو في الربع الأول من العام في فرنسا، وفقاً للأرقام التي نشرها المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية أمس الجمعة، مع تراجع اجمالي الناتج الداخلي بنسبة 0.1%، في حين أفادت تقديرات أولية عن نمو بنسبة 0.4%.

وفي مواجهة هذه الأوضاع، لا تزال الحكومة تراهن على تسارع قوي في النشاط في الربع الثاني من العام وتحافظ على هدفها للنمو عند 5% لعام 2021، ولكن الإنفاق الجديد سيدفعها إلى مزيد من الاقتراض في سياق ارتفاع معدلات الفائدة، المحددة حالياً بين 0.2% و0.3%، بينما كان لا يزال بإمكانها الاقتراض بمعدلات سلبية العام الماضي، ما سيرفع كلفة الديون.

وأكد أوليفييه دوسوب لإذاعة "أوروبا 1"، "لقد تحلينا ببعد النظر أثناء إعداد ميزانية العام 2021، وقد انتقدنا البعض لكوننا في غاية الحذر فيما يتعلق بمعدلات الفائدة، وتثبت الحركة (التصاعدية للمعدلات) التي نشهدها أننا كنا على صواب".

وعلى أي حال، فإن توجه خفض الإنفاق الحكومي الذي أراده إيمانويل ماكرون في بداية ولايته، متوقف حالياً، وكانت وزارة المالية قررت أصلاً خفض عجز الموازنة إلى 173.3 مليار يورو في 2021 في مقابل 182 ملياراً في 2020، السنة التي سجل فيها انهيار مفاجئ للنشاط في الربيع، خلال الإغلاق الأول.

وزادت أزمة كوفيد19- في العام 2020 عجز الدولة بأكثر من الضعف مقارنة بعام 2019 (85.7 ملياراً)، وهو العام نفسه الذي شهد زيادة غير متوقعة في الإنفاق المرتبط بالأزمة الاجتماعية للسترات الصفراء، بعدما ضبط العجز بحدود 66 ملياراً في 2018.

وكان العجز العام الذي يشمل بالإضافة إلى عجز ميزانية الدولة، الضمان الاجتماعي والسلطات المحلية، متوقعاً في البداية عند 8.5% من اجمالي الناتج الداخلي لعام 2021، ولكن تمت مراجعته مطلع أبريل) الماضي ليبلغ 9%.

وحذر برونو لومير من أن هذا الرقم قد يكون أعلى، لكن وزارة المالية لم تتمكن من تقديم أرقام دقيقة .

ويتوقع أن يؤدي ارتفاع العجز العام إلى زيادة الدين العام الذي بلغ السنة الماضية 115.7% من إجمالي الناتج الداخلي، وفي أبريل الماضي توقع وزير الاقتصاد زيادة العجز ليصل إلى 118% من إجمالي الناتج المحلي.

الاتحاد الأوروبي يصادق على خطة الإنعاش الاقتصادي

أنجزت دول الاتّحاد الأوروبي الـ27 عملية المصادقة على خطة إنعاش بقيمة 672 مليار يورو أقرّها التكتّل للتغلّب على العواقب الاقتصاديّة لجائحة كوفيد19-، وذلك بعد أن صادق برلمانا النمسا وبولندا الخميس على هذا المشروع التاريخي.

وقال المفوّض الأوروبي لشؤون الميزانية يوهانس هان في تغريدة على تويتر: إنّه "مع التصويت الإيجابي للبرلمانين النمسوي والبولندي اليوم، أنهت الدول الأعضاء الـ27 عمليّة المصادقة البرلمانيّة".

ومع 672 مليار يورو من الهبات والقروض للدول الأعضاء في الاتّحاد، فإنّ الآليّة المموَّلة للمرة الأولى عن طريق اللجوء المشترك إلى الاقتراض، تُجسّد التضامن الأوروبي في مواجهة الجائحة.

وكثيراً ما تعرّض تطبيق الخطة التي تمّ التوصّل إليها في يوليو 2020 بعد مفاوضات صعبة، لانتقادات بسبب بطئه.

ويُتوقّع أن تتمّ في نهاية يوليو أولى المدفوعات التي ستموّل مشاريع استثمارية للدول الأعضاء في التحوّلين الأخضر والرقمي.

ومصادقة الدول الـ27 كانت ضرورية لاقتراض الأموال اللازمة من الأسواق، ذلك أنّ أيّ توقيع ناقص كان سيؤدّي إلى عرقلة المشروع. ويمكن لكلّ دولة من دول الاتحاد الأوروبي أن تُقدّم لبروكسل خطة استثمار مُقترنة بإصلاحات هيكلية. وحتى الآن، قدّمت 19 من أصل 27 دولة مشروعها إلى المفوضية التي أمامها شهران لدرسها والموافقة عليها، وسيكون أمام المجلس الأوروبي الذي يمثّل الدول الأعضاء، مهلة شهر لإعطاء ضوئه الأخضر.

وقال نائب رئيس المفوضية فالديس دومبروفسكيس في اجتماع في لشبونة ، "الهدف هو أن يبدأ دفع الأموال هذا الصيف"، ووعد بأنّ مكتبه "سيحاول تسريع عملية التقييم قليلاً".

وقال: "نحن نعمل بأسرع ما يمكن، غير أن هذه تقييمات معقّدة". ومن المفترض أن تكون إسبانيا وإيطاليا المستفيدتين الرئيسيتين بحوالى 70 مليار يورو لكل منهما، متقدمتين على فرنسا (حوالى 40 مليار يورو).

احتياطيات روسيا من الذهب والنقد الأجنبي تصعد إلى مستويات تاريخية

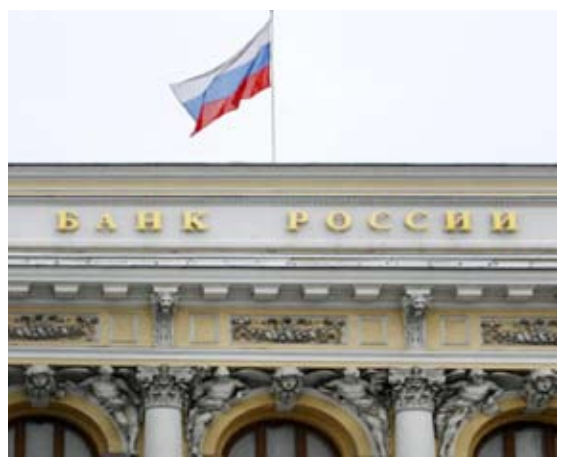

ارتفعت احتياطيات روسيا الدولية، المؤلفة من ذهب ونقد أجنبي، في شهر مايو الجاري فوق مستوى 600.7 مليار دولار، وسجلت مستويات قياسية هي الأعلى على الإطلاق.

وذكر بيان صدر عن البنك المركزي الروسي أن احتياطيات البلاد صعدت في الفترة من 14 وحتى 21 مايو 2021 بنسبة 1.2% ما يعادل 7 مليارات دولار وبلغت 600.9 مليار دولار.

وتم بذلك تحطيم الرقم القياسي السابق، حيث أن الاحتياطيات سجلت في 7 أغسطس 2020 مستوى 600.7 مليار دولار.

وخلال العام الماضي صعدت الاحتياطيات بنسبة 7.5% وبلغت بحلول العام الجاري 2021 مستوى 598.8 مليار دولار.

واحتياطيات روسيا الدولية عبارة عن أصول أجنبية عالية السيولة تتكون من النقد الأجنبي والذهب وحقوق السحب الخاص.

«المركزي الياباني» يضيف قضية تغير المناخ إلى مناقشات السياسة النقدية

هاروهيكو كورودا

قال هاروهيكو كورودا، محافظ البنك المركزي الياباني، إن البنك سيطرح موضوع التغير المناخي والجوانب الخاصة به أثناء مناقشات السياسة النقدية للبلاد.

ويأتي ذلك كأوضح إشارة على أن البنك المركزي الياباني يعتزم الإسهام في المعركة ضد ظاهرة الاحتباس الحراري في العالم، وفقا لـ"الألمانية".

وقال كورودا، في مقابلة مع وكالة "بلومبيرج" للأنباء، "لدينا اهتمام عظيم" بموضوع التغير المناخي وتأثيره في الاقتصاد في النظام المالي "وستكون كيفية التعامل مع هذا الملف من منظور السياسة النقدية موضوعا للمناقشة". وتأتي هذه التصريحات في ظل تزايد الجدل بين مسؤولي البنوك المركزية في العالم حول كيفية دعمها للجهود الرامية إلى مواجهة التغير المناخي بعد سلسلة التعهدات الحكومية، بما في ذلك الأمريكية والصينية واليابانية، بخفض الانبعاثات الغازية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

وتطرق كورودا إلى موضوع رئيسي آخر يهم المستثمرين، حيث قال إن مخاوف التضخم العالمية كانت أكثر أهمية في حديث جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي "البنك المركزي الأمريكي"، عندما قال إن بعض ضغوط التضخم المؤقتة ستثبت أنها انتقالية مع ضرورة استمرار إجراءات التحفيز المالي فترة أطول.

وأضاف "يستند هذا الموقف بالنسبة إلى السياسة النقدية إلى الاعتراف بأن الأمر سيستغرق بعض الوقت للتغلب على التضخم المنخفض الذي ترسخ في وقت من الأوقات.. هذا هو الدرس الذي تعلمناه من تجربة اليابان من الكساد المستمر فترة طويلة".

وفي سياق متصل، تهدف كوريا الجنوبية إلى الاستفادة من قمة عالمية بشأن تغير المناخ، تستضيفها عبر الإنترنت الأسبوع المقبل، في إبراز ريادتها في قضايا البيئة، رغم سجلها المختلف داخليا، وفقا لـ"رويترز". ولا يتوقع دبلوماسيون صدور إعلانات رئيسة تذكر عن القمة المقرر عقدها في العاصمة سيئول غدا وبعد غد، لكن المنظمين يتطلعون إلى أن تتخذ الدول المشاركة خطوات صوب تحقيق أهداف طموح للحد من الانبعاثات تم التعهد بها في قمم مناخية أخرى.

وقمة "الشراكة من أجل النمو الأخضر والأهداف العالمية 2030" هي الثانية من ثلاثة مؤتمرات دولية رئيسة هذا العام، تجمع 12 دولة ومنظمات دولية وشركات خاصة.

ومن المتوقع أن تشارك في القمة دول غير أعضاء، من بينها الولايات المتحدة والصين، من خلال كلمات عبر الفيديو يلقيها زعماء دول أو مسؤولون كبار.